

اقتصاد

الاستثمار في سورية جزءٌ من الحل

وزير الصناعة: تحقيق رغبة المستثمر الذي يبحث عن آليات استثمارات صحية تمنع الفساد

رئيس الحزب الوطني التركي: العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية نوع من الإرهاب

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس الجالية السورية في بولونيا نبيل الملاي: «إن إعادة الإعمار في سورية لا يتم بأيدي السوريين فقط، ونحن نبحث سبل تأمين العلاقة بين المستثمر السوري في الخارج والحكومة للتوصل إلى صيغة ملائمة للتعاون مع الدول الأجنبية».

وعن استجابة رجال الأعمال للاستثمار في سورية قال: «نحن نعمل على وضع المجتمعات الأوروبية بالصورة الحقيقية للوضع في سورية واستقطاب المستثمرين السوريين بالخارج ونحن نعمل على توحيد الجاليات تحت مؤتمر واحد وتأسيس جالية سورية عربية في أوروبا بالتنسيق مع جاليات الدول الأوروبية. لافتاً إلى أن هناك مشاريع يجب مشاركة الجميع فيها. مؤكداً أن هذا المؤتمر سيخرج بتشكيل لجنة مهمتها تنظيم ملفات المؤتمر وإبصارها إلى الجاليات السورية في الخارج الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على الشركات الاستثمارية في الخارج ليكون هناك لقاءات مشتركة مع رجال الأعمال لشرح مجالات الاستثمار كلها ما فيه مصلحة الوطن وتنتج هذا المؤتمر ستكون نقطة الانطلاق للاستثمار في سورية.

قانون الاستثمار الجديد

وفي تصريح لـ«الوطن» قال وزير الدولة للاستثمار جمال شاهين: إن السيد رئيس الجمهورية العربية السورية رسم بداية السياسة المستقبلية للحكومة وأكد على شعار أساسي «سنحارب الإرهاب وندافع عن الدولة والاستقلال، سيادتنا بيد، ونعيد إعمار سورية بيد» إذا هما محوران متوازيان لا ينفصلان، فحنّ دافع في سورية عن إرادة الحياة وهي إرادة الصمود، هي المشروع المضاد لكل القوى التكفيرية والاستعمارية المعادية، ونحن أصحاب مشروع الدولة وأصحاب مشروع الحياة، فكل هذه المؤتمرات ودعم الفعاليات والأهلية والحكومية تندرج تحت إطار دعم الصمود والتأكيد أنه لا يوجد قوى تحرمان من أرادة الحياة ونحن وأنقون من النجس.

وأضاف: إن ما قامت به لجنة سيدات الأعمال اليوم كمجتمع أهلي يعزز وينشط المجتمع ككل ويظهر التعاون بين الحكومة والمجتمع تحت عنوان الاستثمار والتشاركية وهما في الحقيقة قانونان متكاملان لدرجة أنهما يندرجان تحت إطار رؤية حكومية واضحة أسست للمرحلة الحالية والقادمة وإعادة تأهيل القطاع العام ودعم الخاص في إعادة دعم الدولة السورية وإعادة الإعمار، مشيراً إلى أن القانونين متكاملان، وحالياً قانون التشاركية يؤطر قانونياً لكل الشراكات المستقبلية، وقانون الاستثمار الحالي اتخذ فيه قرار وهو قيد الاجتياز حالياً برؤية حكومية أعلنت في بيان الحكومة الأساسي، الذي يؤكد وضع الاستثمارات جميعاً تحت مظلة استثمارية واحدة وتندرج تحته جميع القرارات الاستثمارية التي بلغ عددها ١٦ تشريعاً ويجري الآن توحيدها بصياغة موحدة مع إعادة هيكلة المجلس الأعلى للاستثمار. وكل ذلك هو باتجاه جذب وتبسيط الإجراءات، مؤكداً أن قانون الاستثمار قيد الإقرار قريباً.

وزير الاستثمار لـ«الوطن»:

قانون الاستثمار سيصدر قريباً

رئيس الجالية السورية في

بولونيا لـ«الوطن»: نبحت

سبل التواصل بين المستثمر

الخارجي والحكومة السورية

إلى أن «العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية هي نوع من الإرهاب وهذه مسؤوليتنا جميعاً ونحن لا نتكثرت بها وما يهمننا هو التعاون الثنائي السوري التركي في المجال الاقتصادي متخطين كل المجالات والعقوبات المفروضة على سورية والأولى هي محاربة الإرهاب». من جانبه عضو البرلمان ورئيس منظمة فبا أراب في فنزويلا متروك اللوص قال: «إن سورية تواجه حرباً كونية والاقتصاد يلعب دوراً كبيراً فيها». مؤكداً أن المنظمة مستعدة للتعاون مهما كان حجم الدعم الاقتصادي، لافتاً إلى «أننا نجدد الدعم لسورية قيادة وجيشاً».

بدوره رئيس وفد الاتحاد الأوروبي وعضو مجلس النواب البلجيكي فرانك كريلمان قال: «إن ما تواجهه سورية من حرب جعلنا من الصعب إقناع رجال الأعمال بالتعاون مع دول البريكس وإيران وباقي الدول الصديقة انطلاقاً من الاتفاقيات التي ستوقع بين الأطراف المشاركة في المؤتمر لإعادة إعمار سورية، مشيرة إلى أن المؤتمر يشكل فرصة لتجمع أصحاب المشروعات المتميزة القائمة على أسس اقتصادية مدروسة للراغبين في عقد شراكات مع مستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن عائد اقتصادي مضمون.

خريطة استثمارية لإعادة الإعمار
وفي تصريح لـ«الوطن»، قالت مديرة هيئة الاستثمار هالة غزال: إن الهيئة انتهت من إعداد الفرص الاستثمارية التي قامت الهيئة بتحضيرها والتي تصل إلى ١٤٠ فرصة تحت اسم الخريطة الاستثمارية لإعادة الإعمار وتضم العديد من القطاعات التي تعد ذات الأولوية وتستهدف الأمن الغذائي والأمن الطافي ومستلزمات إعادة الإعمار.



السورية وذلك بإيقاف وترشيد استيراد أي مادة تغطيها الصناعة السورية في الأسواق ورفع الجمارك والأسعار الإسترشادية للمستورداً ما يوفر هامش فائدة يمكن أن تكون قاطرة نحو استثمارات جديدة في القطاع الصناعي كما أن مكافحة التهريب في الأسواق والمنافذ الحدودية كان له وقع إيجابي بحيث أصبحت المصانع الرابضة تعمل بطاقة إنتاجية مقبولة بالنسبة للأوضاع الراهنة.

الأيوني: فرص استثمار جادة

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنت رئيسة لجنة سيدات الأعمال الصناعية مروة الأيونى أن المؤتمر يهدف إلى جذب رؤوس الأموال المهاجرة وإعادة توطينها وعرض المزايا التنافسية المقدمة من الدول المشاركة في المؤتمر وتفعيل التعاون مع دول البريكس وإيران وباقي الدول الصديقة انطلاقاً من الاتفاقيات التي ستوقع بين الأطراف المشاركة في المؤتمر لإعادة إعمار سورية، مشيرة إلى أن المؤتمر يشكل فرصة لتجمع أصحاب المشروعات المتميزة القائمة على أسس اقتصادية مدروسة للراغبين في عقد شراكات مع مستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن عائد اقتصادي مضمون.

رئيس الحزب الوطني التركي:

يهمننا التعاون الاقتصادي مع سورية

رئيس الحزب الوطني التركي يونس سنر قال: «إن سورية مهد الحضارات وإن وجودي في سورية اليوم يحملني مسؤولية كبيرة لأننا ضد الممارسات التي تقوم بها حكومة اردوغان لأنه لا يمثل الشعب التركي». لافتاً

التشاركية. إضافة إلى قيام الحكومة ببناء المدن الصناعية وقدمت لها جميع مستلزمات نجاح العمل الصناعي والتسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات من خلال تحقيق رغبة المستثمر الذي لا يبحث عن الإعفاءات فقط، وإنما يبحث عن آليات صحية للاستثمارات تمنع الفساد وتؤمن له عمالة مؤهلة.

اللدبيس: فرصة لعودة رؤوس الأموال

بدوره قال رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها: إن الغرفة تحرص دائماً بأن تقف في وجه المؤامرة الترسية التي تتعرض لها سورية، رغم حجم العقوبات الجائرة وغير المسوغة التي فرضت على الشعب السوري. «كما أننا نحاول في ظل هذه الصعوبات أن نكون لدينا دور إيجابي وفعال بجميع القضايا التي تتعلق بتشجيع الصناعة الوطنية وتقديم التسهيلات المتاحة لإعادة تشغيل المنشآت المتوقفة والبدء بمشاريع صناعية جديدة تصب في تلبية احتياجات السوق وخدمة الاقتصاد الوطني لأن القطاع الصناعي هو العمود الفقري للاقتصاد». وأضاف قائلاً: «لدينا عزيمة وإصرار للمشاركة في إعادة إعمار سورية ومن هنا قمنا بالمشاركة في هذا المؤتمر لتأكيد تشاركيتنا الفاعلة مع استعدادنا التام لتقديم الدعم لأي مستثمر وخاصة في المجال الصناعي». واعتبر أن هذا المؤتمر هو فرصة لدعوة رؤوس الأموال والمغتربين في الخارج للعودة إلى حضن الوطن والمساهمة في إعادة إعمارها. لافتاً إلى أنه رغم الأزمة وتداعياتها مازال هناك العديد من الفرص للاستثمار في القطاع الصناعي في سورية وما يشجع على هذه الاستثمارات السياسة التي تتبناها الحكومة من خلال شعار حماية الصناعة الوطنية

٧,٤ مليارات ليرة سورية مستوردات

وزارة الاقتصاد خلال الربع الأول من

أصل ٩٥ ملياراً للعام الجاري

الوطن

كشفت المؤشرات التنموية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على صعيد التبادل التجاري أن المستوردات الفعلية للوزارة وجهاتها للفترة خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٥) بلغت ٧,٤ مليارات ليرة سورية، من المخطط لكامل عام ٢٠١٥ البالغ ٩٥,٢ ملياراً، لتكون نسبة التنفيذ ٨٪ فقط، معظمها من السكر الأبيض والشاي والطحين والسمنة النباتية وتونا شقف والزيت النباتي والورق والأدوية واللقاحات البشرية والبيطرية. وأظهرت المؤشرات التنموية تنفيذ مبلغ ١,٣ مليار ليرة من الإنتاج المحلي للوزارة مع الجهات التابعة عن الربع الأول من عام ٢٠١٥ من مجمل المخطط الذي يقارب ٧,٣ مليارات ليرة ونسبة تنفيذ إجمالية ١٧٪. أعلاها في مؤسسة المناطق الحرة بنسبة نحو ٦٠٪.

وعلى صعيد مستلزمات الإنتاج بلغت قيمة إجمالي هذه المستلزمات المنقذة للوزارة وجهاتها مبلغ ٥٧ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ١١٪ من المخطط لكامل العام البالغ نحو ٥٢٤ مليون ليرة وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي بلغ الناتج للوزارة والجهات التابعة لها نحو ١,٢ مليار ليرة من المخطط الإجمالي البالغ ٦,٨ مليار ليرة بنسبة تنفيذ ١٨٪، وأعلى نسبة تنفيذ للناتج المحلي للوزارة تركزت في مؤسسة المناطق الحرة بنسبة ٦١٪ حيث تضم الإيرادات والبرلات الاستثمارية وغير الاستثمارية التي تم تحصيلها من النشاطات المختلفة في المناطق الحرة. ونفذت الوزارة وجهاتها استثمارات بنسبة ٠,٧٪ حيث بلغت ١,٦ مليار ليرة وقد تركز تنفيذ هذا الاستثمار في مشروع الربط الشبكي بالإدارة المركزية وأتمتة أعمال الوزارة ضمن بنود نقفات التأسيس علماً أنه تم لحظ تنفيذ أغلب المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة بالرغم من أن العام وما بعد في فروعها في اللاذقية وطرطوس وبسبب الظروف الجوية بتلك المناطق أما مؤسسة المعراض فقد أخفق الإعلان عن استرجاع عروض توريد وتركيب مضخة بئر المياه في مدينة المعراض.

وتركزت الخطة التجارية للوزارة لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية كونها الجهة الوحيدة التجارية التابعة للوزارة التي تقوم بعملية البيع والشراء لمصلحة الغير حيث بلغت قيمة مشترياتها الداخلية الفعلية للربع الأول من العام الجاري مبلغ ١٧ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ٣٪ من المخطط الإجمالي لكامل العام البالغة نحو ٥١٠ ملايين ليرة وهي مشتريات مؤلفة من أدوية الطب البشري والكحول الطبي. ووصلت الأرباح المنقذة لدى المؤسسة العامة للمناطق الحرة إلى ٤٢١ مليون ليرة من المخطط البالغ ٢,٥ مليار ليرة ونسبة تنفيذ ١٧٪ ولم تعتمد الوزارة الأرباح لدى بقية الجهات لحين صدور الميزانية.

القمح والقطن يستحقان جلسة حكومية استثنائية.. والنتائج:

مشروع قانون خاص لتمديد جدولة قروض الفلاحين من المصرف الزراعي

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسة استثنائية يوم أمس مطالب الفلاحين المتعلقة بتبديد العمل بالقانون رقم ١٧/ لعام ٢٠١٤ المتعلق بجدولة القروض للفلاحين وتسديد دفعة حسن النية بنسبة ٥ ٪ من كتلة الدين الخاضعة للجدولة، وسبل تحسين أداء القطاع الزراعي بكل مكوناته. كما بحث واقع تسويق الأقمح ونقل الأقطان، واتخاذ قرارات وإيجاد آليات جديدة تساهم في رفع نسبة استغلال المحاصيل من الفلاحين للمساهمة في المحافظة على هذه الثروة الوطنية والإستراتيجية أعداد القطعان من الدواجن (الفروج) والأمن الغذائي والاحتياطي الإستراتيجي لهذه المواد.

وأكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن مشروع القانون الخاص بجدولة قروض المصرف الزراعي التعاوني يساعد الفلاحين على مواجهة التحديات التي تتعرض عليهم ومساعدتهم على النهوض بالقطاع الزراعي. لافتاً إلى أن القطع الزراعي يخفي بأهمية كبرى من الحكومة وهي تسعى جاهداً بالمشاركة مع الاتحاد العام للفلاحين لتعزيز



مقومات صمود واستقرار هذا القطاع الحيوي الذي يحقق الأمن الغذائي وكذلك تعزيز الاستقرار الاجتماعي للفلاحين. وأكد الدكتور الحلقي أن عمليات تسويق الأقمح هدف حيوي وإستراتيجي للحكومة وبالتالي يجب حشد طاقات الأجهزة الحكومية المعنية كلها لزيادة عمليات التسويق للأقمح والعمل على مدار الساعة لتابعة عمليات التسويق بهدف تذليل أية عقبة طارئة وتسهيل

جمعية الصاغة في حلب تطلب تخفيض الإنفاق الاستهلاكي إلى النصف

علي محمود سليمان

حافظ المعدن الثمين على استقرار أسعاره مع نهاية الأسبوع حيث بقي غرام الذهب عيار ٢١/ مسعراً ٨١٤٣,٠٠٠ ل.س. وسعر غرام الذهب عيار ١٨/ ٨١٤٣,٠٠٠ ل.س. في ظل استقرار لأسعار أونصة الذهب عالمياً واستقرار نسبي لسعر الدولار محلياً، حيث تم تسعير الذهب يوم أمس على دولار وسطي ٢٨٠ ل.س. وبذلك يكون سعر الأونصة الذهبية السورية ٣٤٥ ألف ل.س. وسعر الليرة الذهبية السورية ٧٨٥٠٠ ل.س. ومع استمرار حالة استقرار السعر فقد شهدت أسواق الذهب في دمشق وحلب حالة ركود لحركة البيع والشراء ولم يتجاوز المبيع اليومي ٢ كغ ذهب في كل سوق، حيث بين رئيس جمعية الصاغة في حلب عبدو موصلي في تصريح لـ«الوطن»، إن حالة الركود الذي تشهده أسواق حلب قد أثرت كثيراً على عمل ورشات الذهب. موضحاً أن حالة الركود تعود لعدة

أسباب منها الوضع الأمني في حلب بالإضافة إلى فترة الامتحانات الثانوية والجامعية، واقتراب شهر رمضان حيث تتجه الناس في مشترياتها للتركيز على الخضز والمؤونة وتأمين احتياجات الشهر الفضيل. ولفت موصلي إلى أن موصلي إلى أن جمعيات الصاغة في حلب قد رفعت كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية تطلب فيه أن يتم تخفيض المبلغ المستحق على الإنفاق الاستهلاكي إلى النصف خلال شهر رمضان فقط، حيث يفترض أن تدفع جمعية الصاغة في حلب مبلغ ٦ ملايين ليرة سورية، وإذا وافقت الوزارة على طلب الجمعية فسترتب على الجمعية دفع مبلغ ٣ ملايين ليرة. وأضاف موصلي: إن جمعية الصاغة في حلب تتابع كل محلات الذهب للتأكد من التزامها بالدمغة وعدم وجود حالات غش وتزوير، لافتاً إلى أن حالة الاستقرار في الأسعار يفترض أن تحرك الأسواق في حلب، لأن الزبائن يرغبون في الشراء عند ثبات السعر.

بينما اعتبر رئيس جمعية الصاغة وصنع الحلبي في دمشق الوضع الأمني في حلب بالإضافة إلى فترة الامتحانات الثانوية والجامعية، واقتراب شهر رمضان حيث تتجه الناس في مشترياتها للتركيز على الخضز والمؤونة وتأمين احتياجات الشهر الفضيل. ولفت موصلي إلى أن موصلي إلى أن جمعيات الصاغة في حلب قد رفعت كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية تطلب فيه أن يتم تخفيض المبلغ المستحق على الإنفاق الاستهلاكي إلى النصف خلال شهر رمضان فقط، حيث يفترض أن تدفع جمعية الصاغة في حلب مبلغ ٦ ملايين ليرة سورية، وإذا وافقت الوزارة على طلب الجمعية فسترتب على الجمعية دفع مبلغ ٣ ملايين ليرة. وأضاف موصلي: إن جمعية الصاغة في حلب تتابع كل محلات الذهب للتأكد من التزامها بالدمغة وعدم وجود حالات غش وتزوير، لافتاً إلى أن حالة الاستقرار في الأسعار يفترض أن تحرك الأسواق في حلب، لأن الزبائن يرغبون في الشراء عند ثبات السعر.

على أبواب رمضان..

كيلو الفروج يرتفع ١٠٠ ليرة..

ونصف وزن السمك ماء!!

عبد الهادي شباط

كشفت عضو جمعية حماية المستهلك دمشق ورئيس جمعية اللحوم سابقاً محمد بسام درويش أن أسعار مادة الفروج شهدت خلال الأيام الأخيرة ارتفاعاً يقدر بنحو ١٠٠ ليرة لكل ١ كغ في حين استقرت أسعار اللحوم الأخرى على مدار الشهرين الماضيين، مبيّناً أن اللحوم المجمدة (الجاموس) بانت تغلي نحو ٧٠٪ من حاجة السوق المحلية من اللحوم الحمراء بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع لحوم الخاروف والعجل، وأن محافظة حماة باتت تلبى ٥٠٪ من احتياجات دمشق من لحوم الأغنام. وحول الأسعار خلال شهر رمضان توقع درويش استقرار أسعار اللحوم بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى معظم المواطنين. من جانبه ذهب في الاتجاه نفسه معاون وزير الزراعة المهندس أحمد قاديش الذي توقع استقرار أسعار اللحوم الحمراء بسبب زيادة العرض من قبل المربين الذين لم يعد هناك من مبرر لاحتفاظهم بمواشيههم المعدة للسوق وخاصة أن فصل الربيع الذي كان يؤمن مصدر تغذية مجانية للأغنام انتهى، أما الآن أصبح خيار طرح الأغنام للبيع أكثر جدوى بسبب زيادة الكلفة، مضيفاً: إن هذا العام كان خيراً وانعكس على تحسين قطاع الأغنام في البلد.

ارتفع أسعار الفروج في الأسواق النقت «الوطن»، مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر الذي أوضح أن قطاع الدواجن يتعرض خلال الشهرين السابقين إلى خسارات قاسية أتت إلى خروج الكثير من المربين من الخدمة، وبالتالي انخفاض أعداد القطعان من الدواجن (الفروج) والبيض وأن إغلاق منافذ التصدير خلال الفترة الماضية أدى إلى انخفاض سعر البيضة إلى أقل من قيمة الكلفة الأمر الذي زاد من خسارة المربين وخروج نحو ٥٠٠ ألف فرخة بياضة من الخدمة.

وحول تدخل المؤسسة خلال شهر رمضان لتحقيق التوازن في الأسعار أفاد أنه سيكون هناك طرح مادة البيض عبر منافذ البيع الخاصة بالمؤسسة وبنطاق بيع مؤسسة الخزن والتسويق. وبالعودة إلى درويش للحديث عن أسعار اللحوم حالياً أوضح أن سعر كغ من لحمه الخاروف الهبرة تبدأ بـ ٢٨٠٠ ليرة وتصل إلى ٣٢٠٠ ليرة أما الهبرة غير المقشورة فتتراوح بين ٢٠٠٠-٢٤٠٠ ليرة ولحمه العجل تتراوح بين ٢٢٠٠-٢٥٠٠ ليرة والمسوفة بحدود ١٥٠٠ ليرة أما الجاموس فهي تبدأ بـ ٩٠٠ ليرة للكغ الذي يشمل على دهون إلى ١٥٠٠ ليرة للكيلو من الهبرة في حين اقترب سعر كيلو الفروج من ٥٥٠ ليرة، وحول حالات الغش والانتحال التي يمارسها بعض بائعي اللحوم قال درويش إنها تباد من إشكالية استخدام دوائر الصحة اللون الأحمر نفسه للحم على لحوم الضان الخاروف وعلى لحوم الجدي الأمر الذي يسهل على بعض باعة اللحوم التلاعب وبيع هذه اللحوم على أنها لحم خاروف. إضافة إلى تعدد بعض البائعة لخلط اللحوم المجمدة (الجاموس) مع لحوم العجل من دون أن يستطيع الزبون التمييز، وحول مجال الغش في لحوم الأسماك أفاد أنها تتركز في التلاعب برغف نسبة المياه المجمدة في أسماك الهامور المستوردة والتي يجب أن تكون ٢٠٪ وفق النسب العالمية في حين تصل لدى بعض التجار إلى ٤٠-٦٠٪.

كما أشار درويش إلى أن الجمعية توجهت إلى مديرية تومين دمشق باكثر من كتاب لزيادة المراقبة وخاصة في السوق الرئيسية (باب سريحة) وزيادة التدقيق على اللوحة التي يجب أن تعلق على براد اللحوم وتوضيح نوعية اللحوم بشكل دقيق ومصدرها والسعر إضافة إلى منع حالات الذبح ضمن الحال في السوق.